



جارات في البناء والمعمار بمتابعة دورية من الرئيس ومواطن منكمشي على ذاته يخاف الاقتراب من السياسة

# مشروع الردة الحدائثة: الجمهورية الجديدة إلى أين؟!

• خلقت مجتمعا كل هدفه هو النجاة اليومية من مصاعب الحياة، وسياسة محفوفة بالمخاطر ويجب تجنبها، كل محاصر ويحاول تأجيل انكساراته وهزائمه

الدولة الوطنية تتحول إلى الدولة/الجهاز، لا يتغير فيها شكل الحكم فقط، إنما يُعاد تشكيل المجتمع بالكامل، فأَيُّ جمهورية هذه التي يُراد لها أن تكون جديدة؟!

قدرة المجتمع على الفعل والاعتراض، وتحويل المجتمع إلى كائنات منهكة. فالطرق تكون أكثر تمييزاً واتساعاً، ولكن الناس يفقدون قدرتهم على التضامن والتآزر، مما يعدهم أكثر عن بعضهم البعض، وتبنى مدن لامعة وباسماء جاذبة، ولكن تفقد المدينة معناها كإرضية للتفاعلات الاجتماعية بين الناس، وتقوى الدولة إلا أن المجتمع يزداد ضعفاً، وتقل قدرته على التنظيم.



محمد الخولي

بيعت تخرج الدولة من الوطنية إلى عقلانية الإدارة الشاملة، فتستبدل السياسة بالتشغيل، والشرعية بالإنجاز، والمجتمع بأقنان وأدوات لمشروع ما، وبالشكل الذي تتحول فيه الدولة الوطنية إلى الجهاز، وبالشكل الذي يتغير فيها شكل الحكم فقط، إنما يُعاد تشكيل المجتمع بالكامل، وبالشكل الذي يستدعي طرحاً لسؤال: أيُّ جمهورية هذه التي يُراد لها أن تكون جديدة؟!

وتقوم الجمهورية الجديدة بكل ذلك ليس بالحمى وحده، رغم حضوره الثقيل، إنما يحدث كذلك بإعادة تشكيل البنى التي يعيش فيها الناس، وبسرعة كبيرة تحول دون الانتباه أنها تغيرت، فالجمال العام ينكمش حد المصادرة الكلية، كتفقس صيغة، بالأحزاب والإعلام والجامعات، إلى أشكال بلا روح. قَدِّمَتِ الجمهورية الأولى نفسها كأداة فوق المجتمع تسعى إلى تمثيله وتوزيع الرعاية، ثم جاءت الجمهورية الجديدة بالتدخل في الاقتصاد وتخليق التي تعيش فيها، على الرغم من امتلاكها مشروعاً للحكم أعلن هزيمته في يونيو ١٩٦٧، إلا أن ما حدث أن الجمهورية الجديدة مضت في اتجاه عكس الجمهورية الأولى على عيوبها، فلم يعد لدى المجتمع القدرة على المشاركة في مشروع ما، وإنما كل هدفه هو النجاة اليومية من مصاعب الحياة، وبالشكل الذي أصبحت فيه السياسة محفوفة بالمخاطر ويجب تجنبها، وأصبح المجتمع في مجمله ميمولاً عن بعضه حياته، وأفراده متباعدين، كل محاصر داخل معشائه الصغيرة اليومية، ومحاولاً تأجيل انكساراته وهزائمه.

## ملايين أهدرت وامتيازات وزعت في الخفاء

# وثائق تفصح تجاوزات مالية بمعرض القاهرة الدولي للكتاب

لمصر أمام العالم، غير أن ما تكشفه هذه الوثائق يُظهر أن ثمة منظومة غير رسمية تعمل داخل المنظومة الرسمية، تُعيد توزيع الامتيازات وفق معايير بعيدة عن الشفافية، وتهدر الموارد العامة التي يُفترض أن تصب في خدمة الثقافة والمثقفين. من يتولى الإشراف الفعلي على عمليات تخصيص الأجنحة؟ وهل تتضع هذه العمليات لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة قبل انطلاق المعرض أم بعده فحسب؟ هل يعلم وزير الثقافة السابق داخداً هنيء هذه الوثائق وما تتضمنه؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحاسبة المسؤولين واسترداد الأموال العامة المهدرة. الوثائق المنشورة هنا ليست اتهامات من خارج المنظومة، بل هي مذكرات رسمية كتبها موظفون داخل الهيئة ذاتها ورفعوها إلى رئيسها. وهذا وحده يُثبت أن جهازاً رقابياً ما زال يعمل ويوقف، لكن التوثيق وحده لا يكفي؛ فالسؤال الحقيقي هو ماذا فعلت الإدارة بعد أن وصلت هذه المذكرات؟ وهل طويت في أدراج المكاتب، أم أنها فتحت بابا للمحاسبة الحقيقية؟



في عام ١٩٦٩، حين أضاء معرض القاهرة الدولي للكتاب أروقتة للمرة الأولى، كان العالم العربي يعلم بأن تكون القاهرة عاصمة للعقل لا للسلطة وحدها، ومثارة يندب إليها الكتاب والقراء من أقصى المغرب إلى أقصى الخليج، وقد كان ذلك الحلم ما يستند؛ فمصر التي أنجبت بهد حزين وتوجب محفوظ والقداد كانت تمتلك من الحرف والثقافي ما يجعل مثل هذا الحلم معقولاً بل واجباً. مرت العقود، وتوالى الدورات، وصار المعرض تقليداً راسخاً في وجدان ملايين المصريين والعرب، يشبه في رمزيته ما تمثله معارض الكتب الكبرى في فرانكفورت ولندن؛ فضاء يلتقي فيه الفكر بالسوق، والثقافة بالاقتصاد، على أمل أن يخمد الأول الأخير دون أن يستعيد له. غير أن ثمة طارفاً جوهرياً بين أن تتجه الثقافة والاقتصاد وبين أن تتجه الثقافة باسم الاقتصاد. ما تكشفه الوثائق التي بين أيدينا اليوم ليس مجرد أرقام ومبالغ مهدرة، وإن كانت هذه الأرقام وحدها كافية لإدانة منظومة باكملها. والأشد إيلاماً هو أن المكان الذي اختارته مصر ليكون معبداً للكلمة قد تحول وفق هذه الوثائق إلى فضاء تُوزع فيه الامتيازات في الخفاء، وتهدر فيه موارد الدولة على مراهق الأرواق الرسمية. ذاتها التي كان يُفترض أن تصونها. والمفارقة المرة أن الكتاب ذلك الكائن الذي قاوم عبر التاريخ كل أشكال الفساد وفضحها هو الذي يتخذ اليوم مساراً ما تكشفه هذه المستندات. ما بين أيدينا وثائق رسمية صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب رئيسها، موجهة إلى القائم بأعمال الهيئة الدكتور خالد أبو الليل، تكشف عن منظومة متكاملة من التجاوزات الإدارية والمالية التي شابت تنظيم الدورة السابعة والخمسين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب عام ٢٠٢٦. هذه الوثائق، التي حملت توقيعات مسؤولين داخل الهيئة ذاتها، تطرح تساؤلات حول منظومة الرقابة الداخلية، وآليات تخصيص الأجنحة، وأهدار المال العام بصورة منهجية. فوضى تخصيص الأجنحة؟ يضع التسعير ومن يجنى الفارق؟ تشير الوثيقة الأولى، المغنونة بمذكرة للمعرض، إلى أن مراجعة كشف القرعة ومطابقتها بخريطة صالة (٤) ترات في المعرض كشفت عن مخالفات صريحة في قطاعي (B) و(C). المنتظمة عدد اثنين من الناشرين بالسعر العادي في أماكن مميزة، وهو ما يعني بصراحة أن هؤلاء الناشرين حصلوا على مواقع ذات قيمة أعلى بأسعار أقل مما كان ينبغي. والأرقام تتحدث عن نفسها: - دار النهج (٤٥ م): دفعت ٧١٧٨ دولاراً كسعر عادي، في حين أن السعر المميز لهذا الموقع ٩٩٠٠ دولار، أي أن الفارق الذي لم تحصله الدولة ٢٧٢٢ دولاراً. - دار السبيل (٣٦ م): دفعت ٥٢٢٠ دولاراً عوضاً عن ٧٩٢٠ دولاراً، بفارق ٢٧٠٠ دولار ذهب إلى غير وجهته. أما في قطاع (C)، فالصورة أكثر إثارة للقلق، إذ بلغ عدد المخالفات أربعة حالات، وتوعدت بين ناشرين مصريين وسعوديين: - دار المسحابة (٣٦ م): فارق ٩٤٥٠٠ جنيهه. - مؤسسة الرسالة العالمية (٣٦ م): فارق ٩٤٥٠٠ جنيهه. - مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف (١٨ م): فارق ١٤٢٢ دولاراً. - شركة عطيات العلم للنشر (٢٧ م): فارق ٢٠٧٩ دولاراً. وتحمّل الوثيقة الفوارق الإجمالية في ٨٩٢٣ دولاراً و١٨٩٠٠٠ جنيهه مصري، وهي أموال كان ينبغي أن تدخل خزينة الدولة. ولنا أن نطرح الأسئلة في ضوء ذلك فمن الذي أصدر قرار تثبيت هؤلاء الناشرين بالسعر العادي في مواقع مميزة؟ وهل جرى ذلك بتوجيهات شخصية أم بأوامر مكتوبة؟ وهل أبلغت الجهات الرقابية المختصة كأجهزة المركزى للمحاسبة بهذه الفوارق؟ السؤال الثاني هل هذه أول دورة تقع فيها هذه المخالفات، أم أن

الإجابة عن هذا السؤال وحده ستعتمد ما إذا كانت الهيئة المصرية العامة للكتاب قادرة على إصلاح نفسها بنفسها، أم أن الأمر يستدعي تدخلا من الجهات الرقابية العليا والنهاية العامة.

في حين تسكن دور النشر العربية هذه المواقع بسعر ٢٢٠ دولاراً للمتر. ومخالفة هذه الأسعار على النطاق الذي تصفه الوثائق تعنى أن الأرقام الواردة في الوثيقة الأولى، إذا كانت هذه التجاوزات موجودة في جميع الصالات، فلماذا لم تكتشفها أجهزة الرقابة الداخلية في الهيئة إلا بعد انتهاء المعرض أو في أثنائه؟ وهل ثمة تواطؤ معيّن بين موظفي التخصص وبعض الناشرين؟ وهل أجزت الهيئة المصرية للكتاب تحقيقاً داخلياً رسمياً في هذه المخالفات، وما نتائجه؟ وهل أحيل أحد إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة؟

إلى الناشرة؟ أم أنها اختفت في فراغ إداري لا تتضح حدوده؟ ومن الذي وافق على تعديل المساحة بعد التعاقد وسداد المبالغ؟ وهل تمت محاسبة من أصدر هذا القرار على ما ترتب عليه من خسائر بالمعلة الأجنبية؟ - التجاوزات الشاملة في جميع الصالات الوثيقة الثالثة هي الأشد وطأةً من الوثيقة الإجمالية، إذ تشير إلى أن عملية حصر كشوفات القرعة والخرائط الخاصة بالناشرين كشفت عن وجود تجاوزات في جميع الصالات بلا استثناء. فقد تبين أن دوراً للنشر تسكن أماكن مميزة بالسعر العادي مخالفة لكراسة الشروط والمواصفات، وأن هذه المخالفة تطال الصالات أرقام (٥، ٢، ٢٠١، ٥٠، ٢٠١). والوثيقة تذكر بأن كراسة الشروط تنص صراحة على أن تسكن دور النشر المصرية المواقع المميزة بسعر ٦٠٠٠ جنيهه للمتر الواحد،

هي التبعات القانونية والمالية لهذا القرار على الهيئة؟ وهل سددت هذه المؤسسات التزاماتها الضريبية كاملة قبل دخول المعرض، أم أن إدارة المعرض أغمضت عينيها عن هذا الأمر تماماً؟ بتبديل الأجنحة والتلاعب بمساحات العرض؟ تكشف الوثيقة الثانية أيضاً أن جناح رقم (A١٦) الخاص بالهيئة المصرية للكتاب في صالة (٥) الأطفال جرى استبداله بجناح آخر في مكان مختلف تماماً هو جناح (A٣٥) في قاعة أخرى، وذلك بقرار من السيد المسؤول، دون أن تحدد الوثيقة هوية هذا الشخص بجهة "زيادة هوية" والأخطر من ذلك أن هذا الجناح البديل ثبت بالسعر العادي لا بالسعر المميز، بل بمعنى خسارة مالية مباشرة للهيئة. فمن هو "السيد المسؤول" الذي اتخذ قرار استبدال جناح الهيئة

دون محاسبة؟ - ناشرون ببطاقات ضريبية منتهية ومن أجاز دخولهم؟ الوثيقة الثانية تكشف ملفاً مختلفاً لكنه لا يقل خطورة؛ فقد تبين أثناء تجهيز المعرض في مكتبة الخانجي للطباعة تقدمت ببطاقة ضريبية منتهية منذ عام ٢٠٢٢، وأن دار التوثيقية للتراث تقدمت ببطاقة ضريبية منتهية عام ٢٠٢٤. وبدلاً من استبعادهما فور اكتشاف المخالفة، جرى دفعهما من المسؤولين في البداية، ثم وهنا بسبب التفتيش قام الأستاذ ياسر حسن لطفي المشرف على المعرض بالتوقيع على دخولهما على مسؤوليته الشخصية، مرفقاً صورة من استمارة الاشتراك. فبأي صلاحية قانونية وقع المشرف على دخول مؤسسات بوئاتق ضريبية منتهية؟ وهل يملك فرد واحد صلاحية تجاوز اشتراطات قانونية ملزمة بقرار شخصي؟ وما

تقرير: صبري ممدوح